الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الخميس
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس: السيد تيرلينك (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/49/SR.20
27 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

94-82363

9482363

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البنـد ١١٤ مـن جـدول الأعمـال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/49/30، A/49/480؛ A/C.5/49/10 و A/C.5/49/7)

١ - السيدة لافنيك - وينستد (اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين): قالت إن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين قرر، على أثر النداء الذي وجهته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، العودة الى المشاركة في أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية. وقد كان رئيس هذه اللجنة وافق على استئناف النظر في الأساليب المنقحة، التي تتبع لتحديد مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة في المقر وفي المكاتب الخارجية. وقدم الاتحاد بتشجيع من رئيس اللجنة، تحليلا مفصلا أثبت فيه الطابع التعسفي والفائدة التقنية المشكوك بها التي تتسم بها التعديلات. على أن الاتحاد، الذي ترد كلمته موجزة في الفقرة ٢٠١ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/49/30)، اصطدم برفض مطلق للتعاون من قبل بعض أعضاء اللجنة، بالرغم من أنهم كانوا يعرفون أن هذا التحول يعرض استئناف الحوار للخطر. ومن جهة ثانية، لم تكن الحملة الرامية إلى انتخاب رئيس جديد للجنة وعدة أعضاء جدد فيها دون آثار فيما يتعلق بالنظر في المسائل الموضوعية وتقديم التوصيات. وينبغي أن نتوقع أن يقرر مجلس الاتحاد، في دورته التي يعقدها في شباط/فبراير ١٩٩٥ - لاشمئزازه من هذا التحول ومن الحوار الوحيد الاتجاه - أن يعود الى سياسة عدم التعاون القديمة التي كان ينتهجها. وقد أحاط الاتحاد لجنة التنسيق الادارية، التي تشاركه امتعاضه، علما بآرائه.

٢ - وأضافت أن اللجنة لم تحرز - من جهة ثانية - أي تقدم في المسائل المتعلقة بمرتبات موظفي الفئة الفنية، في حين أنه أصبح من المسلم به على نطاق واسع أن هذه المرتبات لم تعد قادرة على التنافس. ويمكننا أن نجد تفاصيل عن هذه المسألة في الفقرات من ١٢ الى ١٧ في الوثيقة التي قدمها الاتحاد في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال، والموزعة في الجلسة بصفة أولية. وأصبحت لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي صممت أصلا لتكون جهازا فنيا غير منحاز، والتي لم تعد اليوم إلا خديعة، أصبحت منذ عدة سنوات عرضة لسهام نقد الاتحاد، بل لانتقاد إدارات عدد من الهيئات المرتبطة بالنظام الموحد. والصعوبات المواجهة للعثور على مرشحين مؤهلين بعدد كاف، وضرورات التوزيع الجغرافي، والضغوط السياسية التي تمارسها بعض الدول الأعضاء والاختلافات المتزايدة بين أعضائها في الفهم ساهمت جميعا في زعزعة تماسك اللجنة وسير عملها، فهي لا تكاد تقبل بحضور ممثلي الموظفين والمنظمات، ولا تدعهم يعربون عن آرائهم إلا شكلا. وكل توافق للآراء قد يظهر في تقريرها في عام ١٩٩٤ يكون بمحض الصدفة.

٣ - ومضت تقول إن الاتحاد يعترف بأنه لا يمكنه الاستغناء عن هيئة تقنية وسيطة مستقلة، ولكنه يلاحظ، مع جهات أخرى، أن لجنة الخدمة المدنية الدولية التي ترفض كل نقد ذاتي، لم يعد ينطبق عليها هذا التعريف. ولهذا فهي تقترح أن يُنشأ دون تأخير فريق عمل ثلاثي الطرف، يتكون من ممثلين عن الجمعية العامة وممثلين عن الادارات وممثلين عن الموظفين، ويكلف بتحديد أقدر المحافل على النظر في شروط ظروف العمل السائدة في المؤسسات المرتبطة بالنظام الموحد. على أن الاتحاد مستعد للتفكير في حلول أخرى، تراعي رأي الجميع.

(السيدة لافنيك - وينستد)

٤ - واستطردت قائلة إن هناك حججا كثيرة تدعو إلى إجراء إصلاح كامل للجنة الخدمة المدنية الدولية. وفي السنوات الأخيرة، قدم بعض الموظفين طعونا تكللت بالنجاح، على أثر أخطاء هامة ارتكبتها اللجنة. ومن شأن هيئة ثلاثية الأطراف، يمثل فيها الموظفون، وتضع توصياتها بتوافق الآراء، أن تكون أقل تعرضا يمكن لهذا النوع من الحالات بكثير. وسوف تتأكد الجمعية العامة، من جهة ثانية، من أنه جرى النظر في المسائل من جميع جوانبها، وأن جميع وجهات النظر قد وضعت موضع اعتبار. ومن شأن هيئة ثلاثية الطرف أن تكون أقل تكلفة للميزانية العادية، هذا كما أنه ينبغي ألا ننسى الوفورات المتحققة في حالات الطعن الانتصافي. وتوازن السلطات داخل هذه الهيئة الثلاثية الطرف سيضمن استقلالها وعدم تحيزها، وسيتيح للجمعية العامة أن تتخذ قرارات تستند إلى أساس تسويات جرى التفاوض عليها. وأخيرا، فإن من شأن نظام أكثر استنادا إلى المشاركة أن يتيح إعادة ثقة الموظفين والإدارات. والحل المقترح من اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين لن تترتب عليه تعديلات عميقة في السياسات والبرامج.

٥ - ثم أردفت تقول، فيما يتعلق بمضمون التوصيات التي قدمتها لجنة الخدمة المدنية الدولية أن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين يعارض التغييرات التي أدخلت بالأسلوب المتبع لتحديد مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. فإن هذه التعديلات تشكك في مبدأ فليمنغ، وقد تنجم عنها، على حساب الموظفين، أخطاء في نتائج التحقيقات التي تجرى عن شروط العمل، إذا لم يتخذ بسرعة أي تدبير لإصلاح هذه الحالة. والاتحاد، إدراكا منه للصعوبات المالية التي تواجهها الدول الأعضاء، لا يطلب تنقيحا بزيادة مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة، غير أنه لا يمكنه أن يوافق على تخفيض هذه المرتبات - لأن هذا هو بالفعل الغاية المستهدفة، في حين أن عبء العمل من جهة أخرى يتزايد. وفي روما، لم يجد الموظفون أمامهم سوى اللجوء إلى الإضراب يومين، احتجاجا على الأسلوب الجديد؛ أما في جنيف، فقرر الموظفون عدم المشاركة بالتحقيق المقبل عن شروط العمل، وقد يستطيعون إسماع صوتهم بشكل أقوى، إذا جرت التحقيقات وفقا للجدول الزمني المرتقب.

٦ - وأخيرا قالت إن الاتحاد يشير، في الوثيقة الموزعة أثناء الجلسة، إلى دواعي قلق أخرى، ولا سيما مسألة حماية الموظفين المحليين في مراكز العمل المعرضة للخطر، ويقدم فيه بعض الاقتراحات. وتوجه السيدة لافنيك - وينستد بشكل خاص الاهتمام إلى الفقرات المطبوعة بالأحرف الإيطالية. وهي تؤكد أن الطلبات التي قدمها الاتحاد ليست مبالغا بها، بل هي مستوحاة من الرغبة في تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها، مع الحرص على أن يكون في خدمتها موظفون أقوى حوافزا وأكثر إخلاصا.

٧ - السيد أبو ظهر (لجنة تنسيق الرابطات والنقابات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة): أشار إلى أن أقل ما يقال عن العلاقات بين لجنة الخدمة المدنية الدولية وممثلي الموظفين أنها منذ عدة سنوات، تتسم بالتوتر. وإذا لم تتخل بعد لجنة تنسيق الرابطات والنقابات الدولية لموظفي في منظومة الأمم المتحدة عن المشاركة في أعمال اللجنة، رغم الضغوط التي يمارسها بعض أعضائها، فإنما يعود ذلك فقط إلى أنها

(السيد أبو ظهر)

ترى أنه لا يمكن تجاهل بعض الحقائق السياسية وأن عمليات العرقلة لا بد منها عند اقتراب الانتخابات. غير أن لجنة التنسيق تعتبر أن الاتحاد يتجاوز دوره في سعيه المنهجي إلى استباق رغبات اللجنة الخامسة، وهو لم يعد يحترم التزاماته بموجب نظامه الداخلي بصفته هيئة فنية، مما يوضح فقدانه مصداقيته لدى الموظفين من استياء. والاستياء الذي يثيره - سواء في صفوف الموظفين أو بين المؤسسات - الشلل الذي يصيب سير أعماله. والاتحاد موجود للكشف عن المشاكل الحقيقية ولإسداء نصائح فنية بشأن التدابير التصحيحية التي ينبغي اتخاذها.

٨ - وأشار السيد أبو ظهر، الذي قال إنه سيقتصر في هذا الصدد على تناول المسائل الإجرائية، إلى أن تقرير اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين عن عام ١٩٩٤ لا يتطابق مع النص الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الأربعين. فقد أضيفت مقاطع طويلة، هي في جوهرها تعبير عن آراء أقليات، مما عدل التوازن العام للمناقشات، في حين أن هناك كلمات كانت تحظى بتأييد عدة أعضاء بعثرت في تعليقات لم تقدم إلا في فترة لاحقة، أثناء المناقشات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى مسألة موضوعية أثيرت في مرحلة اتخاذ القرارات، والأنكى من ذلك أن هذا تم في جزء مخصص للنظر في المسائل. فهذه المخالفات للقاعدة النظامية تزعزع الثقة وتسيء إلى حسن سير أعمال اللجنة.

٩ - واستطرد قائلا إن لجنة التنسيق، حتى لو تلقت التأكيد بأن هذه الحالة لن يتكرر حدوثها، فهي تعتزم أن تطلب ادراج بند يتناول هذه المسائل الإجرائية في جدول أعمال دورة ربيع عام ١٩٩٥ التي ستعقدها اللجنة. ويجب النظر دون مواربة في ضرورة تهيئة جو مؤات للتعايش يتيح لأغلبية، كثيرا ما تكون صامتة، أن تعبر بحرية عن آرائها. ويجب أن يعطى جميع أعضاء اللجنة أهلية تامة للتحدث، في سبيل تهيئة الظروف اللازمة للتعبير الحر وللبيان الأمين عن جميع الآراء.

١٠ - ومضى يقول إن لجنة التنسيق تلاحظ مع الأسف أن لجنة الخدمة المدنية الدولية لم تسارع إلى النظر في تطبيق مبدأ نوبلمير، على نحو ما طلبت الجمعية العامة، بل أنها ذهبت إلى حد تأجيل النظر في مسألة أعلى وظائف الخدمة المدنية العامة أجورا، وذلك بشكل خاص بحجة إحداث تغيير في المنهج. وينبغي للجنة أن تبت في المسائل الفنية وأن تدع أمر القرارات السياسية إلى الأجهزة المختصة. ومن جهة ثانية فإن من الصعب الاعتراض على الدراسات الفنية التي أجريت بجدية، ولا تزال الشفافية في كثير من الأحيان أفضل حجة.

١١ - ومضى قائلا إن امتناع موظفي فئة الخدمات العامة عن المشاركة في سلسلة التحقيقات الجديدة الجارية عن شروط العمل إنما ينم عن شكوكهم فيما يتصل بعدم تحيز اللجنة ووجاهة التعديلات التي أدخلت على أسلوب تحديد مرتباتهم. وتعتزم لجنة التنسيق إثارة مسائل جديدة تقنية، بمناسبة النظر في بعض جوانب هذا الأسلوب المعدل، في الدورة المقبلة للجنة.

(السيد أبو ظهر)

١٢ - أما فيما يتعلق بملاحظة الخبير الاستشاري الاكتواري، الواردة في الفقرة ٤٨ من تقرير اللجنة المختلطة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/49/9)، وهي الفقرة المتعلقة بالأرقام المعتمدة لتحديد القيمة الاكتوارية لأصول الصندوق، فقال إن لجنة التنسيق تعتبر أنه يجدر مراعاة جميع النظريات وأخذ جميع التكاليف بالحسبان، وذلك بدقة ودون إغفال شيء، في سبيل عدم الإساءة لا إلى الأجيال المقبلة ولا إلى المتقاعدين الحاليين.

١٣ - وأخيرا، قال السيد أبو ظهر أنه يرى لزاما عليه أن يشير إلى أن لجنة التنسيق تؤيد، في إطار التغييرات الضرورية التي تتيح لمنظمة الأمم المتحدة الاضطلاع بولاية موسعة، الاقتراح الرامي إلى أن يقوم الموظفون المدعوون إلى اتخاذ قرارات تتعلق بمشترى بعض الممتلكات أو الخدمات - بإعلان موجوداتهم المالية، في سبيل اتقاء ما يمكن حصوله من تنازع المصالح. وترى لجنة التنسيق أن من واجبها المشاركة في المناقشات، سواء أكانت سياسية أو تقنية، وتصر على أن تعتبر محاورا مسؤولا، في حوار يسمح بالتناول الصادق للمشاكل سعيا إلى حلها.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/49/301، A/49/310، A/49/6 (صدرت في شكل ملزمة)، A/49/16 (الجزءان الأول والثاني)، A/49/135 و Add.1، A/49/99، A/49/452؛ A/C.5/49/27؛ E/1994/19 و E/1994/4)

١٤ - السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا): قالت إنه لا بد من تخطيط ناجع للبرامج لكفالة استخدام أفضل لموارد المنظمة، ومن هنا تنبع أهمية التطبيق الدقيق للمعايير والأنظمة السارية. ولهذا تبدي أسفها إزاء عدم احترام الأمانة العامة للقواعد المتصلة بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل لفترة السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٧. ولاحظت أن الأمانة العامة أدخلت، انتهاكا للمادة ١٠٣ - ٢ من النظام الداخلي والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، وكذلك لقرار الجمعية العامة ٢٣٤/٣٧، تعديلات بقيامها، بصورة انتقائية، بتأويل ما أسند اليها من ولاية، وبطريقة تجعل التنقيحات المقترحة تخدم جميعها مجموعة واحدة من المصالح.

١٥ - وأشارت السيدة رودريغيس أباسكال إلى أن بعض اللجان الكبرى لم تتخذ، فيما يبدو، قرارات بشأن التنقيحات المقترحة، خلافا لما كان مقترحا في الفقرة ٣٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال الجزء الثاني من دورتها الرابعة والثلاثين [A/49/16 (الجزء الثاني)]. وأضافت أنها لا ترى كيف يمكن للجنة الخامسة أن تتخذ قرارا في هذه الظروف، وبينت في هذا الصدد أنه ينبغي الحرص على إعلام رؤساء اللجان الرئيسية بما ينبغي عليهم عمله في مجال التخطيط والبرمجة.

١٦ - وأضافت أن وفد كوبا يحيط علما باهتمام بتقرير الأمين العام عن النموذج الجديد لتقديم الخطة المتوسطة الأجل (A/49/301) ويرى أنه لا بد من إجراء مشاورات حكومية دولية، تتعلق بصورة خاصة بهيكل البرمجة وترتيب الأولويات على صعيد البرامج الفرعية. كما أنه يعتبر أنه لا بد من معرفة رأي اللجنة

(السيدة رودريغيس أباسكال، كوبا)

الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقالت من جهة ثانية إنه لا يمكن الموافقة على هيكل البرمجة المقترح في الوثيقة A/49/301 إلا بشرط الإبقاء على أنشطة المساعدة الانتخابية في برنامج "الشؤون السياسية" ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٧.

١٧ - وأردفت قائلة إن وفد كوبا يولي أهمية كبرى لتقرير الأمين العام عن تنفيذ برامج الأمم المتحدة في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (A/49/135 و Corr.1). وذكرت أنها تشارك الرأي الذي أعربت عنه لجنة البرنامج والتنسيق في هذا الصدد . وتأسف لضعف معدل تنفيذ برامج التنمية في إطار الأبواب ١٥ ، ١٧، ١٩ و ٤٥ من الميزانية البرنامجية، بالرغم مما قاله الأمين العام في الفقرة ١٤ من تقريره.

١٨ - وأخيرا قالت إن وفد كوبا يلاحظ بقلق اقتراح النمو السلبي المقدم في الخطة العامة لمشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (A/49/130) لأن الأنشطة المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية جديرة بأن يخصص لها مزيد من الموارد. وأبدت دهشتها، لنفس السبب، إزاء عدم تكافؤ نمو الموارد حسب مختلف أبواب الميزانية والأولويات المحددة في الفقرة ١٣ من التقرير. وأشارت إلى أنها لا تؤيد الأولويات التي تمليها المصالح الخاصة لبعض الدول الأعضاء، وأنه مهما يكن من أمر فإن موارد الميزانيـة يجب أن توزع بطريقة تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بجميع الولايات المسندة إليها، وهذا أمر يجب أن يحرص عليـه أيضا فيما يتعلق باعتماد اسلوب جديد لإدارة منظمة الأمم المتحدة.

١٩ - السيد هانسن (كندا): تحدث بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا وبلده الخاص، فعاد إلى تناول بعض جوانب إصلاحات هيكل الإدارة، التي بدت له أساسية. وقال إنه يؤيد كل التأييد المبدأ القائل إن الأمانة العامة هي بخدمة الدول الأعضاء وأن الأمم المتحدة مسؤولة أمام أعضائها، فضلا عن الفكرة القائلة إنه كلما ازداد التفويض، وجب تعزيز الالتزام بالإبلاغ.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه لاشك في أن الخطة المتوسطة الأجل بحاجة إلى تحسين لكي تكون أكثر فائدة واستخداما. وينبغي أن تربط بالميزانية على نحو أكثر مباشرة كما ينبغي أن تحدد فيها الأنشطة وأهدافها كما ينبغي أن تحدد فيها الأنشطة وأهدافها بعبارات عملية ، بحيث تكون النواتج قابلة للقياس والمقارنة بالنتائج المتوقعة. ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، التفكير في إظهار الاعتمادات المخصصة لمختلف البرامج بصورة فردية.

٢١ - وخلص من هذا قائلا إن نموذج الخطة المتوسطة الأجل لا تمثل، لهذه الأسباب، تقدما كافيا: فإنه يجب أن تكون أهداف البرامج والبرامج الفرعية محددة على نحو أدق، وكذلك الأولويات - وإلا استمر وجوب الاكتفاء بمقارنة استعراض الأنشطة المضطلع بها بقائمة الأنشطة المتوقعة، مما لا يسمح مطلقا بقياس كفاءة الأداء.

(السيد هانسن، كندا)

٢٢ - ومضى يقول، فيما يتعلق بالخطة العامة لمشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (A/49/310)، إن استراليا وكندا ونيوزلندا حريصة للغاية على مبدأ النمو الصفري للنفقات الحقيقية. وهذا مبدأ يفترض إعادة توزيع الموارد، التي ينبغي الكف عن تخصيصها لأنشطة فقدت اتصالها بواقع الحال أو التي تكون فائدتها لا تذكر. بل ينبغي أن تتركز على الأنشطة التي تتزايد أهميتها يوما بعد يوم. وينبغي للأمانة العامة بشكل خاص أن تجري استعراضا دقيقا للأنشطة غير الأساسية (ولا سيما الإعلام والإدارة والتنظيم)، التي يمكن إعادة تخصيص جزء من مواردها لبرامج تحظى بالأولوية (حقوق الانسان، المساعدات الإنسانية، الدبلوماسية الوقائية، التنمية المستدامة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي).

٢٣ - واستطرد قائلا إن الأمين العام قد أحسن صنعا، إذ سعى إلى تطبيق مبدأ النمو الصفري عندما حدد التقديرات الأولية للموارد المتوقعة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وبالمقابل، يجدر تطبيق هذا النهج انطلاقا، لا من الاعتمادات المفتوحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بل من النفقات الفعلية، وقد باتت الآن معروفة، وهي ادنى من التقديرات بمبلغ يناهز ٣٦ مليون دولار. وهذه الوفورات ينبغي أن تنعكس في التقرير المعد عن تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، ثم على التقديرات المتوقعة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، التي سيصبح مجموع مبلغ النفقات فيها بهذه الصورة بليونين و ٠٠٠ ٥٣٨ دولار - وهو مبلغ ينبغي أن يعتبر حدا أقصى عند إعداد الميزانية البرنامجية المفصلة.

٢٤ - وقال، فيما يتعلق ببرامج الخطة المتوسطة الأجل، إن البرنامج ٣٥ (تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها) جدير بصورة خاصة بالاستئثار باهتمام اللجنة. وبصورة عامة، تراعي التعديلات المقترحة بشكل لا بأس به تطور الاتجاهات التي حددتها الهيئات صاحبة القرار، ولا سيما غداة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وعلى اللجنة أن توافق بسرعة على التعديلات المقترحة، فإنه لا يجوز تأخير تنفيذ القرارات المتخذة بعد مفاوضات شاقة ولا تأخير أعمال المفوض السامي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان بين الأنشطة الأولى التي تستفيد من التوزيع الجديد للموارد، إذ أن إعلان وبرنامج عمل فيينا ينطوي على إعادة توجيه البرنامج المقابل وتعزيزه. وهذا يفترض، في المستقبل المباشر، تخصيص موارد إضافية لمركز حقوق الإنسان ولمكتب المفوض السامي؛ وبالمقابل، ينبغي، على المدى البعيد، التمكن من التعويل على تحسين التعاون والتنسيق، لكي يصبح عمل أجهزة الأمم المتحدة ككل عملا مركزا ومتسقا وفعالا.

٢٥ - وأخيرا قال إن استراليا وكندا ونيوزيلندا ترحب بما تلاحظه من أن الأمين العام يزمع أن يورد بصورة مستقلة، في باب خاص من الميزانية البرنامجية، الموارد اللازمة لحسن سير العمل في مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٢٦ - السيد وانغ (الصين): ذكّر بأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ هي وثيقة توجيهية، وأنها ثمرة مفاوضات طويلة: ولهذا يجب أن تُحترم بأمانة عند تنفيذ البرامج وكذلك عند إعداد ميزانياتها. ولا مجال لتعديل مبادئها التوجيهية أو أولوياتها، ويجب أن يحافظ توزيع موارد ميزانية الأمم المتحدة على التوازن المرتقب بين البرامج المتصلة بالسلم والأمن من جهة، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة ثانية.

٢٧ - وأضاف أن التنقيحات المقترح إدخالها على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ (A/C.5/49/27) تتناول ٢٣ من البرامج الـ ٤٤، وبعضها تعديلات أساسية يتناول برامج هامة، مثل البرامج ١١ و ٢١ و ٣٥. وهي تستدعي بعض التأملات في نقاط مبدئية.

٢٨ - وأردف قائلا إن بعض التعديلات تصبح ضرورية، بعد سنتين، بسبب تطور الحالة واحتياجات الدول الأعضاء. وعندما يمكن تصنيف هذه التعديلات في هذه الفئة، توافق الصين على ما تقترحه الأمانة العامة من تنقيحات. على أن تعديل البرامج هو أمر خطير، يجب أن يخضع لبعض القواعد وأن يجري مع أدق احترام لقرارات الجمعية العامة وللنصوص الأخرى التي تعبر عن إرادة الدول الأعضاء. ولكن لا مناص من أن نلاحظ أن بعض التعديلات المقترحة لا يتوفر فيها هذا الشرط، ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج ٣٥ - الذي لا تنسجم تنقيحاته مع إعلان وخطة عمل فيينا.

٢٩ - ومضى يقول إن المادة ٣-١٢ من نظام تخطيط البرامج، التي تحدد طريقة استعراض أبواب الخطة المتوسطة الأجل، يجب أن تطبق بشكل منطقي على تعديل البرامج الواردة في هذه الخطة. ولكن بعض التعديلات المعروضة على اللجنة قُدمت إليها بصورة مباشرة، دون أن تحال إلى الأجهزة التي ينص عليها النظام، وهذا مصدر التباس لعدم التنظيم. وليس من المرغوب فيه ولا من المجدي أن تحرم من الكلام مجموعة الدول الأعضاء، التي يعود إليها أن تنظر، كأطراف متساوية، في اقتراحات الأمانة العامة، وأن تعدلها عند الاقتضاء.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/49/16 (الجزء الثاني))؛ A/C.5/49/1؛ و A/49/366، و A/49/98، و A/49/471، و A/49/418، و A/49/560، و A/49/34، و A/49/449؛ و A/C.5/49/28؛ و A/49/623 و A/49/423)

٣٠ - السيد مارتوهادينيغورو (وحدة التفتيش المشتركة): قدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود" (A/49/423). وقال إن وحدة التفتيش قد أفادت في مرات عديدة عن الطريقة التي أسهمت بها اللجان الإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال تحفيزها، أو بتنشيط تعاونها الإقليمي. وأشار إلى أن الأمر يتعلق هذه المرة بالحكم على نتائج إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لمعرفة: فهل أدت إلى تحسين فعالية وإنتاجية أنشطة اللجان الإقليمية؟

(السيد مارتوهادينيغورو)

٣١ - واسترسل قائلا إن المسألة من مسائل الساعة، فكثيرا ما تجد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الحكومات مفتاح الحل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالتالي يجب أن تستجيب الآليات الإقليمية للأمم المتحدة لاحتياجات الدول الأعضاء على خير وجه. وأوضح أن النهج الإقليمي ينطوي على ميزات عدة. إذ أن من شأن التعاون الإقليمي أن يهيئ مناخا للثقة يدفع عجلة التقدم؛ كما أن تناول المشكلات على المستوى الإقليمي كثيرا ما يفضي إلى الاستغلال الأفضل لموارد مختلف البلدان؛ وأخيرا فإن وجود آليات إقليمية ودون إقليمية مختلفة يتيح التعرف الفوري على المشاكل والاستجابة على نحو أسرع مما هو منتظر من آلية عالمية. ولذا تلجأ الحكومات أكثر فأكثر إلى الآليات الإقليمية، كما يدل على ذلك سير الأحداث فيما يتعلق بالقائمة منها أو تلك التي في طور النشوء، من أوروبا إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، مرورا بأمريكا الشمالية وأفريقيا.

٣٢ - وفي ضوء دراسة أجريت سنة ١٩٧٥، وعدد من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ ذلك الحين، ذكر أن التقرير يستعرض التدابير التي اتخذت من أجل إعادة تشكيل الأنشطة الإقليمية للأمم المتحدة، ويشرح أسباب عدم تطبيق الاصلاحات الموصى بها في وقت سابق إلا بشكل جزئي، ولذلك فقد كان أثرها محدودا. وأشار إلى أن عملية إعادة التشكيل الجارية تتسم بميزتين مقارنة بغيرها: فهي تجري في جو يتسم بقدر أقل من التنازع، كما أن الأمين العام عاقد العزم على انجاحها.

٣٣ - واسترسل قائلا إن التقدم الذي أحرز لا يزال محدودا لأسباب عدة، أولها أنه لم يتم التحسب للصعوبات التي تكتنف إعادة تشكيل جهاز بمثل ضخامة الأمانة العامة. وثانيا لم تنجز عملية اصلاح وتنشيط الجهاز الحكومي الدولي التابع للمنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى عرقلة جهود الأمين العام. وثالثا، أن الأمين العام لم يتلق توجيهات محددة فيما يتعلق بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، أسوة بالقطاع السياسي. ورابعا يفسر أن الدول الأعضاء تهتم بقدر أقل من ذي قبل بإعادة تنظيم القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن انعدام الحوار على المستوى الحكومي الدولي يفسر نظرة الكثيرين إلى العملية الجارية على أنها مجرد عملية إدارية. وخامسا لم يتم إجراء أي تحليل متعمق لتكامل وظائف مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، قبل الشروع في أنشطة إعادة التشكيل الجارية، سواء في المقر أو خارجه، ولا لوظائف آليات التعاون، والتنسيق المقبلة أو أنشطة اللجان والمؤسسات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة. وسادسا وأخيرا، لم يكلف أي مسؤول بالاشراف بصفة يومية على تنفيذ مختلف جوانب إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما ما تعلق بتحقيق اللامركزية في كل منهما. وأردف قائلا إن الأمين العام طلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاونته على تعزيز تساوق التوجهات وتنسيق العمل في هذين القطاعين، غير أن ذلك لن يكون كافيا لتدارك هذا الاهمال.

(السيد مارتوهادينيغورو)

٣٤ - ومضى قائلا إن التقرير يتضمن سبع توصيات تهدف إلى اعطاء زخم جديد لعملية إعادة التشكيل، ثلاث منها موجهة للدول الأعضاء. ولا بد، فيما يبدو، لهذه الدول من أن تعيد تأكيد ضرورة الشروع فورا في عملية إعادة تشكيل وتنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ولعلها ترغب أيضا رفد الأمانة العامة بدائرة للتحليل والتخطيط الاستراتيجيين، يسترشد بها الأمين العام في قراراته.

٣٥ - واستطرد قائلا إن هناك ثلاث توصيات أخرى تخص الأمين العام، إذ أنه من الضروري أن يعهد إلى موظف رفيع المستوى بالإشراف على التنفيذ الفعلي للقرارات المتعلقة بإعادة التنظيم والقيام بالتنسيق الضروري. وفي إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦، يطلب إلى الأمين العام أن يجري مناقشات مع الرؤساء التنفيذيين لوكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة، من أجل تحديد الأسلوب الأرشد لاستغلال وتمويل القدرات التنفيذية للجان الإقليمية، وينبغي التفكير جديا في إمكانية تعزيز مشاركة تلك اللجان في تنفيذ المشاريع الإقليمية أو دون الإقليمية والمشروعات القطرية التي لها اهتمام إقليمي التي تمولها هذه الوكالات.

٣٦ - وأضاف أن التوصية السابعة تخص اللجان الإقليمية، التي ينبغي أن تركز على مجالات الأولوية حيث تكون لمساهمتها القيمة الأكبر، وأن تسعى لأن تصبح مراكز امتياز لأنشطة محددة في مناطق وجودها.

٣٧ - السيد باريماني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يجب على المنظمة التكيف على الدوام مع التحديات الجديدة التي تواجهها. وأن إعادة التشكيل تعد بدورها عملية مستمرة، ينبغي تحليل أثرها عن كثب على تنفيذ البرامج، الذي يتعين عليها أن تعجل به.

٣٨ - ومضى قائلا إن التقرير المتعلق بإعادة تشكيل أمانة الأمم المتحدة (A/49/336) قد أعد عملا بالقرار ٢١٨/٤٨، للاستجابة لدواعي القلق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء خلال الدورة الثامنة والأربعين. وهو يتعلق أساسا بالآثار الناتجة عن التدابير المتعلقة بالمقر ونقل بعض الأنشطة إلى مواقع أخرى. وقد حددت أهداف العملية بوضوح، إلا أنه من الضروري التعرف بشكل أوضح على آثارها على مختلف الإدارات وعلى كيفية توزيع الموارد على مختلف القطاعات. وينبغي أن تعامل جميع البرامج على قدم المساواة، غير أنه يلاحظ، للأسف، أن الإدارات الثلاث الخاصة بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي لا تحظى بنفس المعاملة، من حيث تخصيص الموارد البشرية والمالية، التي تحظى بها الإدارات المنشأة لكي تعنى بحفظ السلم وبالشؤون السياسية والإنسانية.

٣٩ - وأعرب عن ترحيب وفد إيران بجهود الأمين العام من أجل إنشاء إدارة لشؤون الإدارة والتنظيم تكون متكاملة ومرشّدة، تحدد فيها المسؤوليات تحديدا واضحا. كما أعرب عن ترحيبه بإنشاء مكتب المراقبة الداخلية، ويود التشديد على أنه إذا كان لا بد من تزويد ذلك المكتب بالموارد البشرية والمالية الضرورية لتأدية مهامه، فإن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب الأنشطة المتعلقة بالتنمية.

(السيد باريماني، جمهورية إيران الإسلامية)

٤٠ - وأشار إلى أنه لا يوجد ما يؤكد أن الأمين العام محق في طلبه إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاونته في تعزيز تساوق التوجهات وتنسيق الأنشطة التنفيذية. وكما لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق، قال إنه ينبغي أن تقوم الهيئات الحكومية الدولية المختصة بالنظر في هذه المسألة الهامة. ومن جهة ثانية ذكر أنه لا يمكن ضم شعبة المساعدة الانتخابية إلى إدارة عمليات حفظ السلم، لأن الأسباب المقدمة لا تبرر ذلك كما أن النشاطين ليسا مرتبطان بالضرورة.

٤١ - ومضى قائلا إن إعادة التشكيل جزءا من كل متكامل يشمل أيضا جوانب المسؤولية والمساءلة. وفي هذا الصدد شدد على أن النظام الذي سيطبق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ينبغي أن يتضمن خطوطا ارشادية محددة فيما يتعلق بالاشراف على مديري البرامج، وبتقييم آدائهم. ومن شأن تقسيم للمسؤوليات بصورة واضحة، بالاقتران مع نظام فعال للثواب والعقاب، أن يساعد على تحسين الفعالية والإنتاجية. غير أن من الضروري إجراء رصد مستمر لأداء النظام من أجل ضمان فعاليته.

٤٢ - وأردف قائلا إن التدريب عنصر في غاية الأهمية، ويجب ألا يقتصر على مديري البرامج بل يشمل جميع الموظفين.

٤٣ - وأخيرا قال إن الأمين العام كان مصيبا في تعيينه فريق خبراء رفيع المستوى من أجل استعراض الإجراءات الحالية لعقد الصفقات. وأشار إلى أن الدول الأعضاء أعربت في عدة مناسبات عن استيائها من ذلك. وأعرب عن أمله في أن تؤدي استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء إلى تبسيط الإجراءات وجعلها أكثر شفافية ووضعها بتصرف الدول الأعضاء.

٤٤ - السيد أوادي (كينيا): قال إن الانطباع الذي استشفه من الاطلاع على تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل الأمانة (A/49/336) الذي لم يكن مكتملا وكذا من التقارير الأخرى ذات الصلة (A/49/135 و Add.1 و Corr.1)، هو أن إعادة التشكيل أثرت تأثيرا سلبيا على البرامج. وأكد أن هذه العملية ينبغي ألا تكون غاية بحد ذاتها وإنما يجب أن يكون هدفها تحسين تنفيذ البرامج وبخاصة البرامج المتصلة بإنعاش أفريقيا وتنميتها.

٤٥ - ورحب ممثل كينيا بمبادرات الأمين العام الرامية إلى تعزيز التنسيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الشؤون الإنسانية. وأثنى على التدابير التي اعتمدت من أجل تقوية هياكل إدارة عمليات حفظ السلم لتمكينها من تخطيط وإدارة وتوجيه وتنسيق البعثات المنفذة في جميع أنحاء العالم، على نحو أفضل. وفي حين أنه أكد على ضرورة تشجيع الدول الأعضاء على إعارة ضباط لمركز العمليات بدون تكبيد الأمانة العامة أي تكاليف، سأل عن إمكانية التفكير في تسديد جانب من النفقات التي تتكبدها الدول النامية، من أجل تمكينها من متابعة تلك الممارسة.

(السيد أوادي، كينيا)

٤٦ - وفيما يتعلق بتعزيز وجود الأمم المتحدة في نيروبي، أشار ممثل كينيا إلى اعتزام الأمين العام العمل على زيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لأن من شأن ذلك أن "يساهم في تحقيق استخدام أكثر فعالية للموارد النادرة وإدارة أكثر اتساقا لكلا الكيانين ووضع الأسس لمقر مركزي أقوى في كينيا ولزيادة وضوح وجود الأمم المتحدة في أفريقيا".

٤٧ - ومع الترحيب بتأكيد الأمين العام أن كل من البرنامجين سيحتفظ بذاتيته المميزة وتركيزه البرنامجي، يرى السيد أوادي بأنه كان من الأفضل أن يقدم الأمين العام تقريرا كاملا وشاملا يحدد فيه بوضوح ما تشتمل عليه خدمات الدعم المشتركة، وأثرها على الجوانب البرنامجية للمنظمتين وعلى استقلالية كل منهما. وفي هذا السياق، اقترح تطبيق الترتيبات المعمول بها في مراكز الأمم المتحدة الأخرى. وبالتحديد جنيف وفيينا، على نيروبي أيضا عند الاقتضاء.

٤٨ - وإلى جانب الوفورات التي ستحقق، أشار إلى ضرورة تخصيص قدر أكبر من الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل من أجل تمكين كل منهما من تنفيذ ولايته. وطلب إلى لجنة المؤتمرات أن تقوم بتنظيم المزيد من المؤتمرات في نيروبي، وبخاصة في مجالي البيئة والمستوطنات البشرية، من أجل ضمان استخدام خدمات المركز بكامل قدرتها. واقترح كذلك أن يكون مقر جميع أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة في نيروبي من أجل الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مر السنين. وبذلك يتحقق هدفان من أهداف إعادة التشكيل، ألا وهما تفادي الازدواجية، والتقليل من الهدر.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أشار السيد أوادي إلى قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يولي كل الاعتبار إلى ما تعرب عنه الدول الأعضاء من آراء بشأن قيادة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لكفالة أداء مهام الإدارة على مستوى رفيع ولكي تكون إدارة وتوجيه المركز متميزتين ومنفصلتين، وإلى القرار ٢١٨/٤٨ الذي وافقت فيه الجمعية العامة على تعيين المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ضمن إطار الترتيب الحالي الذي أقر للإدارة العليا للمركز. وطلب إلى الأمين العام أن يعين بأسرع ما يمكن المدير التنفيذي الذي يشغل حاليا منصب وكيل الأمين العام، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في منصب أمين عام مساعد تمشيا مع رغبة الدول الأعضاء.

٥٠ - ورحب باعتزام الأمين العام وضع هيكل تنظيمي يستطيع أن يستوعب الوظائف المؤقتة والطويلة الأجل الأخرى للأمانة العامة (مركز الإعلام ومكاتب عمليات حفظ السلم والبعثات الميدانية الأخرى)، وأضاف أن هناك المناقشات جارية بين حكومة كينيا والأمين العام بشأن عقد اتفاق خاص يكفل حسن تنفيذ الأنشطة الجارية والمتوخاة. كما نوه بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٥١ - السيد توكورو (نيجيريا): قال إن التوسع الهائل في أنشطة الأمم المتحدة التي تؤدي العديد من المهام التي ربما لم تكن مرتقبة لدى إنشائها تؤثر في مواردها المالية والبشرية. ولذلك أشار إلى ضرورة إعادة النظر في الهيكل الإداري والمالي للمنظمة بغية تحقيق وفورات فيها وزيادة كفاءتها، مما سيشجع الدول الأعضاء، بدورها، على دفع اشتراكاتها دون شروط مسبقة.

٥٢ - وأعرب عن تأييده للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره بشأن إنشاء نظام واضح وفعال للمساءلة والمسؤولية (A/C.5/49/1). ونظرا لأن إنشاء هذا النظام ضروري، أوضح أنه يتعين على الموظفين من جميع الفئات أن يقدموا عرضا لما يقومون به من أعمال. ومضى قائلا إن الموظفين الذين تناط بهم مسؤولية تنفيذ البرامج ينبغي أن يتلقوا الموارد التي تتناسب مع تلك المسؤوليات، غير أنه استدرك مبينا أنه لا بد من تحديد السلطات والالتزامات تحديدا واضحا من أجل تفادي حدوث أي تداخل بين المسؤوليات.

٥٣ - واسترسل قائلا إن الوفد النيجيري يؤيد أيضا اقتراح الأمين العام الداعي إلى تدريب مديري البرامج والمشرفين في المجالات ذات الصلة بتطوير القدرات التنظيمية؛ ويرحب بتوسيع برنامج التدريب بحيث يشمل جميع الموظفين، وأعرب عن أمله في أن يتمكن الموظفون الميدانيون من الاستفادة من ذلك البرنامج.

٥٤ - وأشار ممثل نيجيريا إلى البيان الذي ألقته أوغندا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، مؤكدا الحاجة إلى زيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة للبرامج والأنشطة ذات الصلة بالانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وأقل البلدان نموا. وأضاف قائلا إن ملاك موظفي هذه الهياكل التنظيمية ينبغي أن يكون متسقا مع ملاك موظفي الهياكل التنظيمية المشابهة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وأشار إلى أن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام باعتماد نظام جديد لتقييم الأداء، يطبق على جميع الموظفين، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأكد أن التفاكر والتفاهم بشأن المهام التي ينبغي تنفيذها والمواعيد التي ينبغي التقيد بها سيساعد على إقامة حوار بناء بين الرؤساء والمرؤسين، ويشجع على العمل الجماعي.

٥٦ - ورحب ممثل نيجيريا بإنشاء مكتب المراقبة الداخلية وتعيين السيد ياشكه على رأسه في منصب أمين عام مساعد. وأعرب عن اقتناعه بأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين إدارة المنظمة.

٥٧ - وأخيرا ذكر أن وفده يشعر بالقلق إزاء ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن إجراءات الشراء التي تتبعها الأمم المتحدة، ويأمل في أن يضع الأمين العام في اعتباره توصية المجلس باللجوء بصورة متزايدة إلى المناقصات بالنسبة للصفقات الهامة.

٥٨ - السيد الزميتي (مصر): أيد اقتراح ممثل أوغندا، الذي ناقشته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والثلاثين الرامي إلى إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقال إن النظام الجديد لن يتوج، مع ذلك، بالنجاح إلا إذا حظي بتأييد جميع المعنيين وتعاونهم، مما يفترض الوضوح والشفافية. وعليه يجب أن تحدد أهداف كل عنصر من العناصر المكونة للنظام تحديدا واضحا، وأن تتسم الإجراءات المعتمدة، من مكافآت وجزاءات الخ. بالشفافية.

٥٩ - وأضاف يقول إن من الضروري أن يفضي النظام الجديد إلى "إدارة اطلاعية" تبقي الدول الأعضاء والموظفين مطلعين على أية تدابير تتخذها الإدارة، مما يولد الثقة لدى الجميع. فإن الايصال السريع للمعلومات والشفافية شرطان مسبقان لا غنى عنهما لنجاح أي نظام. وفي هذا السياق يأسف وفده لعدم إعلام الدول الأعضاء بنتائج التحقيق الذي أجراه مكتب التفتيش والتحقيق في "الخسائر" المالية التي تكبدتها إحدى أهم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وهو يود معرفة الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة من أجل استعادة الأموال المذكورة، وللحؤول دون تكرار حوادث كهذه في إطار عمليات أخرى.

٦٠ - ووافق ممثل مصر على رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، القائل بضرورة إضفاء المزيد من التجرد والشفافية والانفتاح على الإجراءات المتعلقة بالمشتريات وتشجيع التنافس فيها. وأكد على ضرورة طلبات العروض الدولية، وإضفاء المزيد من الشفافية على تقييم الصفقات. واقترح كذلك أن يجري مكتب المراقبة الداخلية استعراضا شاملا للأنشطة التنفيذية لشعبة العمليات الميدانية. وقال، فيما يتعلق باقتراح الأمين العام تقديم دراسات التقييم وتقارير أداء البرنامج والميزانية بشكل جديد إلى الجمعية العامة، اعتبارا من الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، إن وفد مصر يرى أنه ينبغي أولا إجراء مناقشات بين الحكومات في ذلك الشأن.

٦١ - وأضاف يقول إن وفد مصر يؤكد من جديد تأييده لعملية إعادة التشكيل والحاجة إلى تعزيز تدريب الموظفين بغية تحسين الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة للدول الأعضاء. بيد أنه يرى ضرورة تحديد أهداف إعادة التشكيل بوضوح مع تحديد جدول زمني. وخلال دورة لجنة البرنامج والتنسيق شعر الوفد بالقلق إزاء الأثر السلبي لعملية إعادة التشكيل، على تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في القطاع الاقتصادي. ولا تكفي الاستعدادات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة لتبرير التأخيرات التي حدثت وذكّر بأن وفده كان قد أعرب، قبل اعتماد الميزانية العادية لسنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ عن قلقه إزاء قلة الموارد التي خصصت لبرامج تخفيف الفقر. وهو يأسف لاعطاء الأولوية لعمليات حفظ السلم وتقديم المساعدة الإنسانية. وقال إنه ينبغي أن تتجه إعادة التشكيل صوب تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو أكثر فعالية، بوصف ذلك شرطا مسبقا للسلم والاستقرار الدوليين، وذلك من خلال التعاون الاقتصادي الدولي عملا بالميثاق.

(السيد الزميتي، مصر)

٦٢ - وقال إن وفده يرحب بتقرير الأمين العام بشأن مكتب التفتيش والتحقيق (A/49/449). إذ يلاحظ أن المكتب قد قام فعلا بعمل ممتاز، لا سيما أن الوظائف الجديدة التي أوكلت إلى أقسامه المختلفة جرى تمويلها في إطار الموارد القائمة. كما يلاحظ أنه قد بُذلت جهود من أجل تحسين ارسال تقارير الأداء. وفضلا عن ذلك حددت لأول مرة الأنشطة التي تجاوزتها الأحداث أو تلك الفائضة عن الحاجة وقدمت اقتراحات بإلغائها. وأثنى على جهود المكتب الرامية إلى تحسين فعالية البرامج في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وفي ميدان حقوق الإنسان ذي الأهمية الحيوية، على الرغم من محدودية الوقت والموارد المتاحة لذلك. ولاحظ مع الارتياح أنه اتخذت تدابير تصحيحية من أجل حل مشكلات التعاون بين الإدارات ذات الصلة.

٦٣ - وأردف يقول إنه ينبغي لمكتب التفتيش والتحقيق، نظرا لعدم تناسب موارده مع المسؤولية الملقاة على عاتقه ألا يحدد أولويات برنامج عمله تبعا "لوضوحها" فقط. كما ينبغي له أيضا مراعاة الأهمية الذاتية للبرامج والدور الذي تؤديه في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

التقديرات المنقحة في إطار الأبواب ٣ و ٨ و ٣٣: أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية (A/C.5/48/74 و Add.1؛ A/48/Add.8)

٦٤ - السيد تكاسو: قال، مقدما تقرير الأمين العام عن الموضوع (A/C.5/48/74 و Add.1)، إن الجمعية العامة كانت، لدى إعدادها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، قد أنشأت في هذا المجال، برنامجا جديدا هو البرنامج ٤٥ المعنون "أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية". وقد أدرجت أنشطة تقع ضمن إطار ذلك البرنامج في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. ثم وافقت الجمعية العامة لاحقا على إنشاء دائرة متميزة وواضحة المعالم معنية بأفريقيا في صلب الأمانة العامة. وخلال فترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢، وفي سياق إعادة التشكيل، التي حصلت خلال سنتي ١٩٩٢-١٩٩٣، عزز الأمين العام هيكل البرنامج بإنشاء مكتب المنسق الخاص لأفريقيا ولأقل البلدان نموان الذي كان تابعا لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٦٥ - وأضاف يقول إن الجمعية العامة طلبت في قراراها ٢٢٨/٤٨ إلى الأمين العام النظر في إنشاء باب جديد في الميزانية يتعلق بالبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. واستجابة لذلك الطلب أعد التقرير A/C.5.48/74. ويشير الأمين العام في الفقرة ٥ منه إلى أن الترتيبات الحالية المتعلقة بالبرنامج ٤٥ تكفل تحديدا متميزا للأنشطة والموارد المتعلقة بجدول الأعمال الجديد في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، وكذلك لتلك المتعلقة بمكتب المنسق الخاص في الأمانة العامة. وفي الوقت نفسه إن من شأن إدماج هذه الترتيبات في الباب ٨ أن يسمح، من خلال إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بالقيام، على

(السيد تكاسو)

مستوى رفيع، بتوجيه وتنسيق الأنشطة المنفذة مع مختلف الإدارات المعنية في الأمانة العامة وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج والصناديق والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ومضى يقول إن الترتيبات الحالية تتيح أيضا اظهار المرونة الإدارية في التنفيذ من خلال عمليات إعادة التوزيع ضمن الباب ٨ دونما حاجة إلى اذن خاص من الأمين العام. ولذلك يرى الأمين العام أن من المستصوب الإبقاء على تلك الترتيبات. ويمكن التطرق إلى المسألة مرة أخرى في مرحلة لاحقة في حين تضطلع لجنة البرنامج بتقييم متعمق للبرنامج في عام ١٩٩٦.

٦٦ - وأردف يقول إن الجمعية العامة عمدت، بعد دراسة التقرير A/C.5/48/74، إلى اتخاذ القرار ٢٦٠/٤٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام إعداد مشروع باب في الميزانية البرنامجية يدرج فيه الأنشطة المقررة المنصوص عليها في البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وأن يقدمه إليها في موعد لا يتجاوز ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد أعدت الإضافة ١ عملا بذلك القرار. ويرد فيه مشروع باب جديد (الباب ٣٣) يتضمن الأنشطة المنصوص عليها فعلا في الباب ٨ من الميزانية البرنامجية الأولية، مع إضافة الأموال الناتجة عن نقل بعض الاعتمادات غير المستخدمة المرصودة في برنامج للقضاء على الفصل العنصري. وتبلغ الموارد الإجمالية المطلوبة ٩٠٠ ٥٣٠ ٣ دولار. وينبغي للجمعية العامة اتخاذ قرارين. يتمثل القرار الأول في إبداء رأيها في مسألة الموارد الإضافية التي يقترح الأمين العام نقلها إلى الأنشطة قيد النظر، مما قد يعني الإذن في النهاية للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٥٠٠ ٤٢٨ دولار تحت الباب ٨. وثانيا ينبغي لها أن تبت في استصواب إنشاء باب جديد في الميزانية البرنامجية من أجل تلك الأنشطة.

٦٧ - السيد إيتوكيت (أوغندا): استعرض بإيجاز تاريخ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بأفريقيا وأشار إلى الأسباب التي دعت إلى اتخاذها. فالجمعية العامة تشعر بالقلق تجاه تبعثر الأنشطة من أجل التنمية في أفريقيا، والموارد المرصودة لها. وعليه، تعتبر أوغندا أن الطلب إلى الأمين العام بأن ينظر في إنشاء باب جديد في الميزانية البرنامجية يتعلق بالأنشطة المخصصة لأفريقيا يمثل مبادرة موفقة. وهي كذلك ستؤيد كل قرار تتخذه اللجنة برصد الاعتمادات التي يطلبها الأمين العام. والقلق الرئيسي الذي يبديه الأمين العام في الفقرة ٥ من التقرير (A/C.5/48/74) يتمثل في أنه إذا ما أدرجت الموارد المرصودة للبرنامج ٤٥ في باب مستقل، فلن يتبقى لديه أي حرية لنقل الأموال ضمن الباب نفسه. وقد أشار وفد أوغندا في بيانات سابقة إلى أن الأمين العام استطاع أن يجري مثل هذه المناقلات في بعض الحالات وإن لاحظ أن ذلك من صلاحيات الجمعية العامة. إذن فالمسألة ليست مسألة إمكانية نقل الموارد أم عدمه، وإنما مسألة استجابة لرغبات الجمعية. وفي النهاية، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في آخر مقرر اتخذته، توفير موارد إضافية من أجل دعم الأنشطة التي تتعلق تحديدا بالتنمية والانتعاش في أفريقيا. وكما لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٧ من تقريرها (A/48/7/Add.8)، لم يراع المتطلبات التي حددتها الجمعية العامة في مقررها الصادر السنة السابقة. ويؤيد

(السيد إيتوكيت، أوغندا)

وفده بالتالي توصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام تقريرا مفصلا عن الطريقة التي ينوي بها تنفيذ أحكام القرار ٢٢٨/٤٨. وقد طـُرحت مسألة أخرى تتعلق بما إذا كانت إضافة باب جديد إلى الميزانية البرنامجية تتعارض مع الإجراءات القائمة. وفي رأيه، إذا ما جـُمعت معا كافة الأنشطة المتعلقة بالتنمية والانتعاش في أفريقيا، وكذلك ما خصص لها من اعتمادات، فلن يعود لذلك القلق ما يبرره. وعليه فهو يقترح أن توافق اللجنة على الموارد الإضافية المطلوبة البالغة ٥٠٠ ٤٢٨ دولار، وأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يأخذ تماما في اعتباره المتطلبات التي أشارت إليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٦ من تقريرها. وهو يأمل كذلك أن يكون في وسع الأمين العام تقديم تقرير شامل للجمعية العامة، لدى استئناف دورتها، كيما تتمكن من اتخاذ قرارها.

٦٨ - السيد الزميتي (مصر): قال إنه يؤيد ما اقترحه ممثل أوغندا بشأن الموارد الإضافية المطلوبة وكذلك التقرير الذي يـُطلب من الأمين العام تقديمه، مع مراعاة التعليقات الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٦٩ - السيد زاهد (المغرب): قال إنه يؤيد نقل الموارد المرصودة أساسا لبرنامج "القضاء على الفصل العنصري" وهو كذلك يدعو إلى إيجاد الموارد المالية الإضافية الضرورية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات. وأضاف، فيما يتعلق بإنشاء باب جديد في الميزانية البرنامجية، أن المسألة تتعلق في نظر وفده ووفود أفريقية أخرى، بتجميع كافة الموارد المخصصة لأفريقيا معا في باب واحد لكي يمكن معرفة كيفية استخدامها، بحيث يمكن معالجة مشكلات التنمية الأفريقية بشكل أفضل. وخير سبيل لدراسة الصعوبات التي تواجهها الأمانة والتوصل إلى حل يوائم بين شواغل الوفود الأفريقية وشواغل الأمانة العامة، يمكن أن يتمثل في عقد مشاورات غير رسمية حول الموضوع.

٧٠ - السيد جاكتا (الجزائر): أعرب عن قلقه بشأن الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام ومفاده أن الترتيبات القائمة هي أدعى الترتيبات للارتياح وقال إن من المستصوب الإبقاء عليها. وإن قرار اعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، قد طلب بوضوح إلى الأمين العام النظر في إنشاء باب جديد. وأن وفده يؤيد اقتراحات أوغندا، ولا سيما الاقتراح الذي يدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير يـُطلع فيه اللجنة على جميع الآثار المترتبة على مستوى البرنامج.

٧١ - السيد مايغا (مالي): قال إن وفده يشعر بالقلق أيضا تجاه الإبقاء على الوضع الراهن. وأنه يرى أن اللجنة الاستشارية قدمت تحليلا جيدا للمسألة في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من تقريرها، كما أعطى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨ مبادئ توجيهية يمكن أن تساعد الأمين العام في مهمته. ووفده مقتنع، مثل الوفود التي سبقته، بوجوب إضافة باب جديد إلى الميزانية من أجل تفادي البلبلة في أنشطة الأمانة العامة، المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات.

٧٢ - السيدة شيراوس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت مشيرة إلى اقتراح نقل الموارد من الباب ٣ إلى الباب ٨، إن ذلك النقل يثير صعوبة إجرائية طفيفة. فخلال الدورة الحالية ستحتاج بعض الأنشطة ذات الأولوية إلى موارد إضافية وعوضا عن معالجة الأمر على مراحل، يستحسن العودة إلى تناول المسألة في نهاية الدورة، بعد أن تكون توفرت جميع المعلومات الضرورية المتصلة بالنفقات الإضافية ككل برمتها، قد أصبحت متوفرة. وثانيا إنها تؤيد توصية الأمين العام بعدم تقديم الباب المقترح الجديد، في المرحلة الحاضرة. وهي لا ترى الفائدة التي يمكن أن تنتج عنها من حيث محتوى البرنامج أو من الناحية الإدارية. وأخيرا قالت إن التعليقات الواردة في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية لم تؤخذ في الاعتبار تماما في الوثيقة (A/C.5/48/74/Add.1).

٧٣ - السيد عماري (تونس) والسيد أوادي (كينيا) والسيد توكورو (نيجيريا): أيدوا الأفكار التي عبر عنها كل من ممثل أوغندا والمغرب، وساندوا مقترحاتهما.

٧٤ - السيد كازامبي (زامبيا): قال إن وفده يشاطر ممثل أوغندا رأيه من حيث الإجمال. فلكي يكون للأنشطة المتعلقة بأفريقيا تأثير حقيقي، ينبغي جمعها في إطار ميزانية. وينبغي أن يكون بمقدور اللجنة والأمين العام توفير حلول للمسائل التي أثارتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٨ من تقريرها. وعلى نحو مماثل ينبغي الموافقة على التوصيات الواردة في الفقرة ١٢ من التقرير المذكور، وإجراء تقدير بالاعتمادات المنقولة من برنامج القضاء على الفصل العنصري إلى البرنامج المتعلق بالتنمية في أفريقيا.

٧٥ - السيد شاكيل (المملكة المتحدة): قال إنه يرى من الأفضل الانتظار ريثما تكون اللجنة قد تناولت جميع مسائل الميزانية المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، قبل تسوية مسألة إنشاء باب جديد في الميزانية متعلق بأفريقيا.

٧٦ - السيد ايتوكيت (أوغندا): أبدى اعتراضه قائلا إنه في بعض الحالات يطلب رصد الموارد لأبواب الميزانية دون مراعاة الأولويات الأخرى. وأنه ليس بالضرورة ثمة علاقة بين الأولوية المعطاة لأفريقيا، وباقي الأولويات، وهذا ما يؤيده وفده بصورة بديهية.

٧٧ - الرئيس: اقترح في ضوء المناقشات، أن تعقد اللجنة مشاورات غير رسمية للنظر في القرار الذي ينبغي اتخاذه بشأن المسألة.

٧٨ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠